

المقدمة العامة

لقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل، تتمثل في كل من الكساد، البطالة، التضخم، الكساد التضخمي وغيرها مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرق علاجها.

وقد شكلت السياسة النقدية محوراً هاماً في تلك الأفكار فمرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، فاحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، ثم جاء "كينز" في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، واسترجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينات من القرن العشرين على يد "فريدمان"، وازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة الدول النامية في القرن الماضي.

وعرفت الجزائر أوضاع اقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون فضلاً عن معدلات التضخم العالية، وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات كما تؤثر أيضاً على سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية المتداولة، وأسعار الفائدة التي من شأنها تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد المالية.

ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الاقتصادية ومساهمتها الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي :

إلى أي مدى يمكن أن تكون السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟ وما هي مكانتها في الاقتصاد الجزائري خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق ؟

وتقودنا هذه الإشكالية بدورها إلى طرح التساؤلات التالية :

- ماذا تعني السياسة النقدية ؟ وما هي أهدافها ووسائلها ؟
- ما هي مكانة السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية ؟
- ما هي العلاقة الموجودة بين السياستين النقدية والمالية ؟
- ما هي مجالات الإصلاح الرئيسية اللازمة لقيام إدارة نقدية فعالة من أجل تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي ؟
- إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات البحث :

انطلاقاً من إشكالية البحث يمكن وضع الفرضيات التالية :

- الاعتماد النسبي على السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- لا يمكن تحقيق الاستقرار الكلي إلا بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية؛
- إن المهمة الرئيسية للبنك المركزي تتمثل في تخفيف حدة الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي يجب أن تساندها إصلاحات فعالة ودقيقة في نطاق السياسة النقدية والأسواق المالية؛
- لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية واضحة في الجزائر قبل إصلاح قانون النقد والقرض, والذي سمح باستعمال أدوات جديدة وملائمة للمرحلة الانتقالية؛
- يكون تقييم فعالية ونجاح السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من خلال مساهمتها في تحقيق أفضل الأهداف وبالتالي الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.

أهداف البحث :

- محاولة إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في فترة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ، ومعرفة مدى نجاعة الإجراءات المتخذة .
- التركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن (ميزان المدفوعات ، التضخم ...) و بالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- التعرف على أدوات و وسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

محددات البحث :

- ترتكز محددات بحثنا على النقاط التالية :
- الدراسة النظرية للسياسة النقدية وعناصرها.
- يشتمل بحثنا هذا على تحليل السياسة النقدية و دراسة فعاليتها عبر المدارس الاقتصادية .
- سنقتصر في بحثنا هذا على دراسة الإصلاحات النقدية في الجزائر و الدور الفعال للسياسة النقدية الجديدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

منهج البحث :

نظراً لطبيعة الدراسة المتمحورة حول فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومدى انطباقها على الاقتصاد الجزائري، ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة وعلى اختبار الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي عند تعرضنا إلى مفهوم السياسة النقدية وعناصرها وهذا في الفصل الأول، والمنهج التاريخي والتحليلي في الفصل الثاني والثالث والرابع وذلك بالتطرق إلى فعالية السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار في النظريات الاقتصادية وأيضاً عند تطرقنا إلى المقارنة بين السياسة النقدية والمالية وعند دراسة تطور النظام المصرفي والكتلة النقدية ومقابلتها، بالإضافة إلى ذلك استخدمنا المنهج الإحصائي وهذا في الفصل الخامس.

هيكل البحث :

ومن أجل الإجابة عن التساؤلات السابقة قسمنا موضوع البحث إلى خمسة فصول رئيسية، حيث يتناول الفصل الأول السياسة النقدية وعناصرها، ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث يدرس المبحث الأول مفهوم السياسة النقدية، و المبحث الثاني نتطرق فيه إلى أهداف السياسة النقدية، أما المبحث الثالث يتناول أدوات السياسة النقدية.

الفصل الثاني يتضمن تحليل السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر المدارس الاقتصادية والتي بدورها تنقسم إلى أربعة مدارس، الكلاسيكية، الكنزوية، والنقدوية، وال مدرسة الكلاسيكية الجديدة .

أما الفصل الثالث فيتناول السياسة النقدية والمالية والذي بدوره ينقسم إلى أربعة مباحث، فالأول يتضمن التعريف بالسياسة المالية وفعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما المبحث الثاني يتضمن المقارنة من حيث الفعالية بين السياستين المالية والنقدية، ويعالج المبحث الثالث التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ويتناول المبحث الأخير أوضاع السياسة النقدية في البلدان النامية.

أما الفصل الرابع فيحتوي على دراسة تطور النظام المصرفي الجزائري والكتلة النقدية ومقابلاتها، والذي يتناول في المبحث الأول تطور النظام المصرفي عبر الإصلاحات الاقتصادية، والكتلة النقدية ومقابلاتها في المبحث الثاني.

أما الفصل الأخير فخصص لدراسة مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، والذي يضم ثلاثة مباحث، نتعرض في المبحث الأول إلى محتوى هذه الإصلاحات، ثم إلى أدوات السياسة النقدية المستعملة من طرف بنك الجزائر في ظل الإصلاحات الراهنة، ومن ثمة إلى مدى تحقيق أهداف هذه السياسة.